

المسألة الأرمنية

مشروع جديد

في برقية للأهram من الأستانة أنه انتقلت المسألة الأرمنية إلى دور جديد يستلزم الاهتمام الفائق وإمعان النظر التام ، ولكن يظهر أن الحكومة العثمانية تنظر الآن باهتمام في إعداد مشروع من شأنه أن يكون موافقاً لكل فريق من ذوى المصالح في أرمينيا .

أمّا الحكومة العثمانية ، فلاتزال مُصرّة على عدم قبول أية مراقبة أجنبية لأنها تعتبر المراقبة المذكورة من الأمور التي تُثير غضب المسلمين على أولئك الموظفين الأجانب الذين يتولون المراقبة المذكورة لأنهم يعتبرون أن تعيينهم من الأمور التي أكرهت دولتهم على الرضى بها قوة واقتداراً .

كما أن المراقبة المذكورة تسلمت من حكومة الأستانة ذلك النفوذ الذي لا يمد لها من الاحتفاظ به سعيّاً وراء مُساعدة موظفيها على القيام بالإصلاح المنوى . وقد أعادتهم

المسألة الارمنية

مشروع جديد

في برقية للأهram من الأستانة أنه انتقلت المسألة الارمنية الى دور جديد يستلزم الاهتمام الفائق وامعان النظر التام ولكن يظهر ان الحكومة العثمانية تنظر الآن باهتمام في اعداد مشروع من شأنه ان يكون موافقاً لكل فريق من ذوى المصالح في ارمينيا .

أما الحكومة العثمانية فلا تزال مصرّة على عدم قبول أية مراقبة أجنبية لأنها تعتبر المراقبة المذكورة من الأمور التي تُثير غضب المسلمين على أولئك الموظفين الأجانب الذين يتولون المراقبة المذكورة لأنهم يعتبرون أن تعيينهم من الأمور التي أكرهت دولتهم على الرضى بها قوة واقتداراً . كما أن المراقبة المذكورة تسلمت من حكومة الأستانة ذلك النفوذ الذي لا يمد لها من الاحتفاظ به سعيّاً وراء مُساعدة موظفيها على القيام بالإصلاح المنوى . وقد أعادتهم

نظمتها الملكة من الإصلاح التي
 في عهدنا الحكيم الملكة التي
 إلى غير فكرة تعيين تعيين من
 الجانب من منقبتى الانجول للشمالين
 من منقبتى الملكة التي
 هو ثلاث الماشين لم يبعد تصدق نجاح
 من منقبتى الملكة التي
 عدة سنوات وتضمن علم الحكيم
 العثمانية في الاتفاق الذي عقده معهم ان
 لا تفصلهم عن وظائفهم في غضون المدة
 المتفق عليها وبهذه الضمانة لا يخشى هؤلاء المفتشون ان
 هؤلاء المفتشون ان يترخوا عن وظائفهم
 فيما اذا لم تستحسن الدولة مسلكهم
 ومسألة انتقاء المفتشين من المسائل التي
 التي تستلزم منتهى الدقة والعناية ، فإن الباب
 العالي يرفض النظر في أية طريقة تعرض
 عليه ويكون من شأنها أن تنزع من الدولة
 شيئاً من حريتها ، فإن الباب العالي مُصرٌّ
 على أن يحفظ لنفسه الحق المطلق في انتقاء
 هؤلاء المفتشين ، وترى الحكومة العثمانية أن
 حرصها التام على حقها الصريح المشار إليه
 لا يمنعها عن مٌ خابرة سفراء الدول في
 الاهتمام إلى أفضل الموظفين لهذه المناصب ،

الحكومة العثمانية الآن إلى دراسة فكرة تعيين
 مفتشين من الأجانب في منطقتي الأناضول
 الشمالي .

تنوى الحكومة العثمانية توسيع سلطة
 هؤلاء المفتشين إلى درجة تضمن نجاح
 مهمتهم ، كما أنها تُحدد مدة خدمتهم إلى
 عدة سنوات وتضمن لهم الحكومة العثمانية
 في الاتفاق الذي تعقده معهم أن لا تفصلهم
 عن وظائفهم في غضون المدة المتفق عليها .
 وبهذه الضمانة لا يخشى هؤلاء المفتشون أن
 يُرَفَتوا من وظائفهم فيما إذا لم تستحسن
 الدولة مسلكهم .

ومسألة انتقاء المفتشين من المسائل التي
 تستلزم منتهى الدقة والعناية ، فإن الباب
 العالي يرفض النظر في أية طريقة تعرض
 عليه ويكون من شأنها أن تنزع من الدولة
 شيئاً من حريتها ، فإن الباب العالي مُصرٌّ
 على أن يحفظ لنفسه الحق المطلق في انتقاء
 هؤلاء المفتشين ، وترى الحكومة العثمانية أن
 حرصها التام على حقها الصريح المشار إليه
 لا يمنعها عن مٌ خابرة سفراء الدول في
 الاهتمام إلى أفضل الموظفين لهذه المناصب ،

مخبرة سفراء الدول في الأهدال إلى
أفضل الموظفين من الناص وأما يقصد
الحكومة العثمانية مما تقدم تبين رجال
يعتبرون ملء الثقة في عيون أهالي تلك
الولايات التي تدرك مهمة الفتش فيها
إعادة الأمن إلى نصابه وتوفير أسباب
الهدوء للأهالي
تمن الحكومة العثمانية الإخطار الآن
في أفضل طريقة لإعلاء الأراضي التي

الترعت من الأرمن أثناء فرارهم من
مذابح سنة ١٨٩٥ وقد قررت أن وعد تنفيذ
هذا القرار
وكذلك مسألة تنظيم الجندرية التي
ستتأط قيادتها الفعلية بالجنرال الفرنسي
كومان وأعوانه الأجانب ، فإنها دخلت في
باب التسوية

وإنما يقصد الحكومة العثمانية مما تقدم تعيين
رجال يبعثون ملء الثقة في نفوس أهالي
تلك الولايات التي يكون مهمة المفتش فيها
إعادة الأمن إلى نصابه وتوفير أسباب الهدوء
للأهالي .

تمعن الحكومة العثمانية النظر الآن في
أفضل طريقة لإعادة الأراضي التي انتزعت
من الأرمن أثناء فرارهم من مذابح سنة
١٨٩٥ ، وقد قرب وعد تنفيذ هذا القرار .

وكذلك مسألة تنظيم الجندرية التي
ستتأط قيادتها الفعلية بالجنرال الفرنسي
كومان وأعوانه الأجانب ، فإنها دخلت في
باب التسوية .